

حاميتها حراميتها استيلاء مسؤول بوزارة الداخلية وآخرين على 22 مليون جنيه من "كوبونات زيت السيارات"

الخميس 21 نوفمبر 2024 11:15 م

إذا كان رئيس الانقلاب سارقاً ومهدراً أموال المصريين في قصور رئاسية وطائرات فخمة ومنتجات هنا وهناك، فإنه ليس من المستغرب أن يتورط مسئولو نظامه في السرقات وإهدار أموال المصريين.

وفي هذا الإطار، أحالت نيابة الأموال العامة، الثلاثاء، مسؤولاً بقطاع المشروعات في وزارة الداخلية إلى المحاكمة الجنائية، وذلك على خلفية اتهامه بالاشتراك مع مسؤول آخر بمطابع الشرطة وآخرين، في تزوير بونات صرف زيوت المركبات من محطات الوقود، والاستيلاء على كميات بلغت قيمتها نحو 22 مليون جنيه، وتقسيم حصيلتها فيما بينهم.

وحملت القضية الرقم 94 لسنة 2024 حصر أموال عامة عليا، وقيدت تحت رقم 88 لسنة 2024 جنايات أموال عامة عليا، وجرى التحقيق فيها تحت إشراف المستشار معتز الحميلي، المحامي العام الأول لنيابة الأموال العامة العليا.

وأنهم في القضية علاء سلامة عبد السلام، مسؤول في وزارة الداخلية بقطاع المشروعات والتنمية، وحسين عبد الجابر عبد الدايم، تاجر زيوت، ومحمد علي الخصري، مدير بمحطة تعاون مسطرد أبناء حسن سليمان، ومحمد إبراهيم حامد، مدير الشركة الوطنية لخدمات السيارات.

ووجهت نيابة الأموال العامة إلى المتهم الأول في قرار إحالته على المحاكمة الجنائية تهمة أنه بصفته موظفاً عاماً، استولى وآخر "متوفى" بغير حق على أوراق مملوكة لمطابع الشرطة التابعة لوزارة الداخلية المصرية وهي جهة عمل المتهم المتوفى.

واتهمت النيابة المتهم بالاستيلاء على كوبونات صرف المنتجات البترولية في مراحل طباعتها الأولية بإخفائها وإخراجها خلسة من مكان حفظها، وتمكن بذلك من الاستيلاء على 11 ألفاً و638 كوبون صرف زيوت (25 و50) فئة 28 لتر، لنفسه بغير حق وبنية تملكها وإضاعتها على ملك تلك الجهة.

واستولى بغير حق وبنية التملك على أموال إحدى الشركات التابعة لإحدى الهيئات الحكومية (شركة التعاون للبترول التابعة للهيئة العامة للبترول)، وذلك بأن قدم إلى محطات الوقود التابعة لشركة التعاون للمواد البترولية بونات صرف منتجات بترولية، ودفع بها للمتهمين من الثاني وحتى الأخير لتدعيمها إلى محطات تابعة للشركة ذاتها لصرف زيوت بموجبها.

وتمكن من صرف 11 ألفاً و638 بون صرف زيوت (25 و50) فئة 28 لتر، من محطات الوقود التابعة لشركة التعاون للمواد البترولية بقيمة نحو 22 مليون جنيه، واستولى عليها لنفسه بغير حق وبنية تملكها وإضاعتها على ملك تلك الجهة.

كذلك قام المتهم الأول بمشاركة المتهم المتوفى بتزوير محركات رسمية منسوب صدورها إلى مطابع الشرطة التابعة لوزارة الداخلية المصرية، وذلك بطريقي الإضافة والاصطناع، بأن أضاف بيانات مخالفة للحقيقة، بواسطة أجهزة، لجعلها على غرار مثيلتها من الكوبونات الصحيحة، واستعمالها في ما زورت من أجله بأن قدمها هو والمتهمون من الثاني حتى الأخير إلى محطات الوقود التابعة لشركة التعاون للمواد البترولية، للاحتجاج بما دؤن بها زوراً وصرف الكميات المدونة بها وقيمتها مبلغ مقداره نحو 22 مليون جنيه.

كذلك وجهت نيابة الأموال العامة إلى المتهمين من الثاني وحتى الأخير تهم الاشتراك مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة، وذلك بأن اتفقوا معه على صرف البونات المزورة وتقسيم حصيلتها فيما بينهم.

وتعددت في الفترة الأخيرة اعتداءات مسؤوليين أمنيين على المال العام، وخاصة من الضباط وأمناء الشرطة، حيث استولى حد الضباط على كوبونات مخالفات مروية، حصلها لنفسه ولم تورد للخزانة العامة، كما استولى ضباط وآخرين على عقارات مهمة بسوهاج دون وجه حق.

وتشجع الكثير من الضباط والقيادات الأمنية والعسكرية في سرقة المال العام، مستغلين مواقعهم الوظيفية، وما اللواء أسامة عسكر بعيد؛ وقد ترددت الأنباء عن سرقة نحو 500 مليون جنيه، من أموال ومخصصات العملية الشاملة في سيناء، خلال ترؤوسه قطاع سيناء.

يشار إلى أن الكشف عن بعض القضايا، يكون بشكل مخطط، لإبراز صورة غير حقيقية بمكافحة الفساد، فيما تختفي الكثير من القضايا الكبرى والتي وراءها مسئولين كبار!!